

منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

الصندوق الوطني

الندوة العربية الثانية عشرة
للتأمينات الاجتماعية
(بيروت 27 - 30 سبتمبر/ أيلول 2004)

التقرير الختامي

التقرير الختامي لأعمال الندوة

1- في إطار دورية انعقاد الندوة العربية للتأمينات الاجتماعية، وجهت منظمة العمل العربية الدعوة لعقد الندوة العربية الثانية عشرة للتأمينات الاجتماعية في بيروت، خلال الفترة من 27 الى 30 سبتمبر/أيلول 2004، بالتعاون مع وزارة العمل اللبنانية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان وبرعاية كريمة من قبل معالي وزير العمل السيد أسعد حردان.

2- وتهدف هذه الندوة، في ضوء خطة عمل المنظمة، الى تحديد الصعوبات التي تعيق تطور التأمينات الاجتماعية وتحديد متطلبات المرحلة القادمة وسط المتغيرات السريعة التي تعيشها المنطقة، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتحديد الاحتياجات المستقبلية للدول العربية في مجال التأمينات الاجتماعية في ضوء هذه المتغيرات.

كما تهدف الندوة الى مواصلة التعرف والاطلاع على التجارب الحديثة والناجحة في مجال التأمينات الاجتماعية للاستفادة منها في تطوير اساليب عمل مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية وتعميق الصلة بين مختلف أجهزتها وتبادل الخبرة والتجربة فيما بينها.

3- وفي ضوء هذه الاهداف، جرى وضع محاور الندوة لتكون محل تدارسها وقد جاءت هذه المحاور على النحو التالي:

- عرض للخطوات التنفيذية التي قامت بها المنظمة، في اطار متابعة توصيات الندوة العربية الحادية عشرة للتأمينات الاجتماعية.

- تقديم بعض الاقتراحات بشأن تنشيط عمل اللجنة التنسيقية بين أجهزة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

- استثمار أموال التأمينات الاجتماعية ودورها في المساهمة بعملية التنمية الوطنية والتعرف على حدود الممكن في هذا المجال.

- تدارس القانون العربي الاسترشادي للضمان الاجتماعي وتقديم المقترحات بشأنه.

- خطة عمل اللجنة التنسيقية بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية لسنة 2005 - 2006.

- انتخاب أعضاء اللجنة التنسيقية للدورة الانتخابية 2005 - 2006.

4- المشاركون في الندوة:

أ- وجهت المنظمة الدعوة للمشاركة في أعمال الندوة، الى رؤساء مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في الدول العربية كافة. كما وجهت الدعوة الى عدد من الجهات ذات العلاقة بالتأمينات الاجتماعية .

ب- شارك في أعمال الندوة وفود تحتل اجهزة التأمينات والضمان الاجتماعي في كل من، الاردن والامارات والبحرين والسعودية والسودان وسوريا والعراق وسلطنة عمان والكويت ولبنان وليبيا والمغرب واليمن. كما شارك في الندوة عدد من الجهات المعنية بالتأمينات الاجتماعية بصفة مراقب .

ج- رأس معالي السيد المدير العام، الدكتور ابراهيم قويدر وفد منظمة العمل العربية وقد أمن الوفد السكرتارية الفنية للندوة كما تولى تأمين الجانب الفني والجانب الاداري لها، بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان .
(مرفق قائمة بأسماء السادة المشاركين في الندوة .)

الجلسة الافتتاحية

عقدت الجلسة الافتتاحية في مقرّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق السابع والعشرين من شهر أكتوبر/ تشرين الأول سنة 2004، بحضور السادة المشاركين في الندوة وعدد من الشخصيات العامة في لبنان وممثلي المنظمات العربية والاقليمية والدولية العاملة في بيروت.

بدأت الجلسة بكلمة ترحيبية من السيدة/ الامين التنفيذي للأسكوا الدكتورة ميرفت التلاوي ألقاها بالنيابة عنها السيد/ وليد هلال، رئيس فريق السياسات الاجتماعية، فرحّب بالضيوف وأشار الى أهميّة هذه الندوة مؤكداً على ارتباط موضوعها بمطالب ملحة في الإصلاح والامن الاجتماعي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً أنّ موضوع الندوة الثانية عشرة

للتأمينات الاجتماعية يقع في صلب التحديات التي تواجه منطقتنا العربية، خاصة في الجانب المتعلق بالعمالة وما يرتبط بها من تعليم واكتساب مهارات وما يقتضيه النهوض بفرصها من سياسات وبرامج تطل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثم تناول الكلمة الدكتور مورييس أبو ناضر، رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان، الذي قال بأنه بقدر ما تزداد حاجات الناس الى الرعاية، بقدر ما تتبين أهمية التأمينات الاجتماعية وفي مقدمها التأمين الصحي.

واعتبر بأن الندوة العربية الثانية عشرة للتأمينات الاجتماعية التي تنعقد اليوم، هي مدمك يضاف الى بناء العمل الاجتماعي العربي وتفعيل دوره. وأضاف بأن الأمل كبير بأن يصدر عن الندوة توجهات وتوصيات تساعد على سلوك الطريق الصحيح، خاصة في مجال استثمار الفائض من أموال الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، بما يعود لخير المواطنين في وطننا العربي ويساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والانماء ويقرب الرؤية الاجتماعية من المحيط الى الخليج.

ثم ألقى معالي السيد/ مدير عام منظمة العمل العربية الدكتور ابراهيم قويدر كلمة توجه فيها بالشكر والتقدير الى فخامة الرئيس اميل لحود، لحرصه واهتمامه بقضايا الضمان الاجتماعي في لبنان والوطن العربي، كما عبّر عن تقديره لحكومة دولة الرئيس رفيق الحريري ولمعالي السيد الوزير أسعد حردان ولسعادة السيد مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان وللسيد/ سمير عون رئيس اللجنة الفنية للضمان الاجتماعي لما اولوه للندوة من اهتمام، انعكس في حسن الضيافة والتنظيم لها. وكان الشكر موصولاً لموظفي وزارة العمل وموظفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لما بذلوه من جهد لانجاح أعمال هذه الندوة.

كما حيّا السيدة الدكتورة ميرفت التلاوي، الأمين التنفيذي للأسكوا، على دعمها الكامل لمنظمة العمل العربية متمنياً لها كل التوفيق.

وقال معاليه في كلمته، بأن الامن الاجتماعي هو شعور الافراد في المجتمع بالطمأنينة والحماية بالنسبة للاخطار الاجتماعية التي قد يتعرضون لها وهو هدف تصبو إليه الدول العربية كافة وتعمل على تحقيقه من خلال البرامج التي اعتمدتها في مجالات التأمينات والضمان الاجتماعي من أجل حماية الافراد - الاسر عند حدوث العجز أو عدم القدرة على الكسب.

ثم أشار الى ان برامج الضمان الاجتماعي تؤثر وتتأثر في ما يجري داخل المجتمع من عوامل اقتصادية وسياسية ودعا المشاركين في الندوة لمناقشة القضايا التي تهم الضمان الاجتماعي العربي وتقديم مقترحات عملية تساعد المؤسسات العربية على التغلب على هذه القضايا وتحقيق الامن والامان للعامل العربي في حقوقه التأمينية عند تنقله من قطر عربي لآخر.

وخاطب معالي السيد/ المدير العام، المشاركين في الندوة قائلاً بأن منظمة العمل العربية، تضع كافة امكاناتها الفنية تحت تصرفهم من أجل الوصول الى ما نصبو إليه جميعاً من تقدم ورقي ودعم لأنظمة التأمينات والضمان الاجتماعي في دولنا العربية كافة.

ثم ألقى السيد/ سمير عون، رئيس اللجنة الفنية للضمان الاجتماعي في لبنان كلمة باسم راعي الندوة معالي السيد الوزير أسعد حردان، رحب فيها بالمشاركين على أرض لبنان و متمنياً لهم التوصل الى اجماع عربي نحو تطوير مفاهيم التأمينات والضمان الاجتماعي لما فيه خير ومصلحة شعوبنا العربية وتقديمها الاجتماعي.

وقال أن الأمن الاجتماعي الهادف الى صيانة وتطوير مصالح المجتمع على قواعد العدالة الاجتماعية والمرتكز على الشركاء الاجتماعيين برعاية ريادية من الدولة، هو التوأم لوجودنا الفاعل وربما يكون هو التوأم للبقاء في زحمة صراعات البقاء.

وأكد على ان المعايير الدولية والعربية التي تشكل الحد الأدنى من سقف الضمانات الاجتماعية المطلوبة، لا زالت غير متوفرة في العديد من الأقطار العربية.

وأضاف اذا كانت حقوق الانسان العربي، الوطنية والقومية، منتهكة من الاحتلال الصهيوني ومن الهيمنة العسكرية الامريكية، فإن مؤسسات التأمينات والضمان الاجتماعي مدعوة كمؤسسات أمن اجتماعي للعمل على صيانة وتطوير حقوق الانسان العربي في المجالات الاجتماعية ومن خلال أنظمة الضمان الاجتماعي، لأن في التحرر الاجتماعي تكمن القواعد الثابتة للتحرر الوطني وللحرية وللعروبة الحضارية.

الجلسة الاجرائية

تابعت الندوة أعمالها في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف وعقدت جلستها الاجرائية حيث انتخبت هيئة رئاستها والتي جاءت على النحو التالي:

السيد/ الدكتور محمد كركي

مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان رئيساً.

السيد/ خلف العبدالله

رئيس مجلس الادارة المدير العام للمؤسسة العامة

للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية نائباً للرئيس.

السيد/ الدكتور احمد سعيد الشريف

أمين اللجنة الشعبية لصندوق الضمان الاجتماعي

في الجماهيرية نائباً للرئيس.

السيد/ خالد القصير

مساعد مدير دائرة الاعلام في المؤسسة العامة

للضمان الاجتماعي في الاردن مقرراً.

وعقب تسلمه الرئاسة، القى سعادة الدكتور محمد كركي كلمة رحب فيها بالمشاركين في الندوة شاكراً لهم الثقة التي أولوه اياها واختياره رئيساً لها.

وقال في كلمته بأن الدولة الحديثة لم تعد قادرة على حماية نفسها اقتصادياً، ان لم تستطع التأقلم مع المفاهيم الاقتصادية الجديدة الناشئة في ظل العولمة التي تدعو الى التجارة الحرة ورفع الحماية الجمركية وترك المنافسة تأخذ مجراها. ومن هنا تأتي ضرورة العمل على عولمة الحق بالتأمينات الاجتماعية بموازاة عولمة الاقتصاد.

ثم عرض لعملية تحديث الضمان الاجتماعي في لبنان فأشار الى تحديث تشريعات الضمان الاجتماعي كي تتماشى مع تطورات الظروف الموضوعية ومتطلبات العصر ولا سيما تطبيق القسم الخاص بالضمان الصحي الاختياري الذي بدأ العمل به اعتباراً من أول شهر (مارس/ آذار) 2003 وأكد على أهمية الانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة المعمول به حتى الآن

الى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية والذي تضمنه مشروع القانون الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 2004/8/5 واحاله الى مجلس النواب لتدارسه تمهيداً لاقراره.

ثم أشار الى الجهود المبذولة في الصندوق لتنمية موارده البشرية، من خلال تجهيز مركز للاعداد والتدريب للعاملين في الصندوق وقادر على استقبال الدارسين من مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية. كما أشار الى أن الصندوق يسعى الآن الى تطبيق المكننة في جميع أعماله لتأمين تادية التقديمات للمؤمنين بأقصى سرعة ممكنة.

جلسة العمل الأولى

عقب الجلسة الاجرائية، انتقلت الندوة لتدارس البند الاول المدرج على جدول أعمالها والمتعلق بمتابعة توصيات الندوة العربية الحادية عشرة للتأمينات الاجتماعية.

عرض ممثل منظمة العمل العربية البند، فتناول توصيات الندوة السابقة ثم أشار الى ان منظمة العمل العربية قد التزمت في تنفيذ أنشطتها الفنية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية، بما تضمنته التوصيات، خلال سنتي 2002-2003.

ثم استعرض أنشطة المنظمة في مجال التأمينات الاجتماعية والتي بلغت (6) أنشطة خلال سنة 2002 و (7) أنشطة خلال سنة 2003، وقد نفذت هذه الأنشطة عبر ندوات قومية أو اقليمية أو أنشطة قطرية ودراسات.

جلسة العمل الثانية

عقدت جلسة العمل الثانية في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2004/9/28. وتدارست الندوة خلالها البند الثاني المدرج على جدول أعمالها والخاص بوسائل تنشيط عمل اللجنة التنسيقية بين أجهزة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

استعرض البند الخلفية التاريخية لقيام اللجنة التنسيقية، منذ الندوة العربية العاشرة للتأمينات الاجتماعية التي انعقدت في بيروت خلال شهر اكتوبر/ تشرين الاول سنة 2000 حيث شكلت اللجنة للمرة الاولى. ثم استعرض الاتفاقيات التي وقعت بين المنظمة والحكومة اللبنانية بشأن استضافة مقر اللجنة في بيروت وتأمين شروط قيامها بعملها، كما استعرض الجهود التي

بذلتها وزارة العمل في لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل العربية من أجل وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ وتأمين قيام اللجنة بعملها وممارسة نشاطها.

وقد عرض البند الوسائل المقترحة من قبل منظمة العمل العربية من أجل تنشيط عمل اللجنة والتي جاءت عبر محورين اثنين هما:
أولاً: التأكيد على الهيكل التنظيمي للجنة من خلال تأمين العضوية فيها للدورة الانتخابية 2005 - 2006 وتأمين منسق لها من جانب مكتب العمل العربي بصفة مؤقتة لحين تحسن الاحوال واختيار أمين متفرع لها.

ثانياً: تحريك النشاط الفني للجنة من خلال وضع خطة عمل لها لسنتي 2005-2006 تتفد بالتعاون مع مكتب العمل العربي وبدعم فني ومالي من قبل مؤسسات التامينات والضمان الاجتماعي في الدول العربية.

جلسة العمل الثالثة

عقدت جلسة العمل الثالثة عند الساعة الثانية عشرة من نفس اليوم وتدارست الندوة خلالها البند الثالث المدرج على جدول اعمالها والمتعلق بورقة العمل الخاصة " باستثمار أموال الضمان الاجتماعي بين الواقع والطموح" والتي أعدها وقدمها في الندوة الاستاذ رفيق سلامة.

فتناول البند أهداف استثمار أموال الضمان الاجتماعي، والتي تراوحت بين الاهداف الاجتماعية والاهداف الاقتصادية والاهداف المالية.

ثم انتقل البند لعرض واقع استثمار اموال الضمان الاجتماعي في لبنان، حيث تناول الجهة التي تتولى مهمة الاستثمار ومجالات الاستثمار المسموح بها قانوناً والاستثمارات المحققة ونتائجها وأخيراً الكلفة الادارية للاستثمار.

ثم عرض البند لنماذج عن استثمار أموال الضمان الاجتماعي في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنها التشيلي وبوليفيا والمكسيك والسلفادور والبيرو وكولومبيا والارجنتين والاوروغواي.

وأخيراً عرض البند للنموذج الكندي للاستثمار بشيء من التفصيل باعتباره أحد النماذج التي تصنف ضمن النماذج الناجحة.

جلسة العمل الرابعة

عقدت جلسة العمل الرابعة في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاربعاء الموافق 2004/9/29 وقد تدارست الندوة خلالها البند الرابع المدرج على جدول اعمالها والمتعلق بتطورات مشروع القانون العربي الاسترشادي للضمان الاجتماعي.

وتضمن البند تطورات هذا المشروع منذ أن كان قراراً لمجلس وزراء العدل العرب في دورته السادسة عشرة وحتى صدوره بصيغته الحالية خلال شهر أبريل/ نيسان 2004. وتضمن البند موقف منظمة العمل العربية منه في ضوء الملاحظات الواردة من أطراف الانتاج بشأنه خاصة بشأن أهمية الفصل في مواده بين الرعاية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية، باعتبار أن الرعاية الاجتماعية هي من مسؤوليات الدولة بصفة أساسية في حين أن التأمينات الاجتماعية تقوم على فكرة التمويل الذاتي الذي يغطي أساساً من قبل العمال وأصحاب الاعمال.

جلسة العمل الخامسة

عقدت جلسة العمل الخامسة في الساعة الثانية عشرة من نفس اليوم، حيث تدارست الندوة خلالها ورقة العمل القطرية المقدمة للندوة من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الاردنية الهاشمية حول "الضمان الاجتماعي في الاردن".

وتناولت ورقة العمل في الفصل الاول منها قانون الضمان الاجتماعي في الاردن من حيث تنظيمه للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومجلس إدارتها وأهدافها ومصادر تمويلها والتأمينات التي يشتمل عليها القانون ونطاق سريانه والزامية التأمين.

وتناول الفصل الثاني، التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والحماية التي يوفرها راتب تقاعد الشيخوخة العادي والتقاعد المبكر والعجز الطبيعى الكلي والدائم والعجز الجزئي الطبيعى كما تناول الفصل الثالث من الورقة التأمين ضد إصابات العمل والحماية التي يوفرها في حالة إصابة العمل وفي حالة العجز الإصابي.

تم ناقشت الندوة ورقة العمل المقدمة من المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات فى الجمهورية العربية السورية , وقد تناولت الورقة مجموعة الخدمات التى تقدمها المؤسسة للمتقاعدين بالإضافة إلى المعاش التقاعدى ومنها تعويض التدفئة والتعويض العائلى عن الأولاد الذين هم

دون الثامنة عشرة والبنات العازبات وتعويض غلاء المعيشة . تم اقترحت الورقة عددا من البنود لتكون أساسا للبحث في مجال تأمينات المتقاعدين وهي على النحو التالي :

1- تقديم الضمان الصحى للمتقاعدين , بحيث يشمل الحصول على الأدوية بأسعار مخفضة وإجراء العمليات الجراحية بأجور مخفضة وأن تكون الاسعافات الطارئة مجانية .

2- تخفيضات تمنح للمتقاعدين فى كافة أنواع وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية .

3- إنشاء روابط للمتقاعدين لترعى مصالحهم وتقدم لهم مزايا مادية وإنسانية .

ثم انتقلت الندوة لندارس ورقة العمل السورية الثانية والمقدم من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية , وقد تناولت الورقة الاتجاهات العامة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم 78 الصادر فى 2001/12/31 , والتي جاءت على النحو التالى :

1- أصبحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المرجع التأمينى الوحيد للعاملين فى الدولة والقطاع الخاص والمشارك والمشتراك والتعاونى .

2- من حق المؤسسة استثمار 50% من فائض أموالها .

3- تشجيع التقاعد المبكر , لمن بلغت خدماتهم (25) سنة بغض النظر عن شرط السن .

4- إعطاء الحق الاختيارى للعمال المغتربين بالاشتراك لدى المؤسسة .

5- مزايا تتعلق بالمرأة العاملة ومنها حق توريث المعاش التقاعدى .

ونظرا إلى أن القانون , قد سمح للمؤسسة باستثمار 50% من فائض أموالها , فقد عمدت إلى وضع دراسات لعدد من المشاريع ذات الربحية الأمانة ومنها :

1- المشاركة فى صناعة السيارات بالتنسيق مع وزارة الصناعة .

2- شراء عقارات فى مختلف المحافظات .

3- منح قروض لبعض المصارف ومنها المصرف الصناعى .

4- منح قروض للمتقاعدين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية .

ثم انتقلت الندوة لتدارس ورق العمل المقدمة من دائرة الضمان والرعاية الاجتماعية فى وزارة العمل بجمهورية العراق والتي عرضت لجهودها , رغم الظروف الصعبة التى يمر بها العراق حاليا من أجل توفير الرعاية الاجتماعية لكثير من فئات المجتمع العراقى , كصرف رواتب رعاية الأسرة وإعانات المعوقين والعاجزين وأمراض الشيخوخة وتوفير الرعاية الصحية للعمال المشمولين بأحكام قوانين العمل والضمان الاجتماعى وصرف الرواتب التقاعدية الناشئة عن العجز أو إصابة العمل أو إكمال الخدمة .

وبشأن استثمار فائض أموال التأمينات , أشارت الورقة إلى المجالات التى تسعى دائرة الضمان فى وزارة العمل العراقية إلى الاستثمار فيها باعتبارها من المجالات الأمانة وهى :

1- المساهمة فى المشاريع الصناعية والسياحية والخدمية .

2- المساهمة فى المشاريع المالية والمصرفية والتأمين .

3- الاستثمار فى مجال العقارات .

وبعدها انتقلت الندوة لتدارس ورقة الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى فى المملكة المغربية. وقد تناولت الورقة فى مقدمتها الهيكل التنظيمى للصندوق تم انتقلت لعرض المنافع التى يقدمها الصندوق للمؤمن عليهم وهى تنقسم على ثلاثة فروع :

1- الاعانات العائلية : وتشمل التعويضات العائلية وتغضى أولاد المؤمن عليهم كما تشمل الأعانة الصحية العائلية وهى تغضى أسرة المؤمن عليهم صحيا .

2- التعويضات قصيرة الأمد : وهى تغضى المؤمن عليه فى حالة انقطاعه عن العمل بسبب عجز طارئ أو مرض أو حادث وتقدم له ثلثى مرتبه ولمدة 52 أسبوعا , خلال سنتين . كما تشمل هذه التعويضات , تعويضات الأمومة وهى تغضى مرتب

المؤمن عليها بنسبة 100% خلال ثلاثة اشهر تعقب الولادة . كما تقدم هذه التعويضات إعانة عن الوفاة تبلغ 12.000 درهم مغربى لذوى الحقوق الذين كانوا فى كفالة المؤمن عليه الذى توفى .

3- التعويضات طويلة الأمد : وهى تقدم للمؤمن عليه بواقع 50% من مرتبه إذا كان سنه أقل من 60 عاما وأصيب بعجز دائم وكلى . كما تشمل هذه التعويضات تقديم الخدمات الصحية للمؤمن عليهم من خلال عدد من المراكز الصحية التابعة للصندوق

جلسة العمل السادسة

عقدت جلسة العمل السادسة فى تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق 2004/9/30 وتدارست خلالها البند الخامس من جدول أعمالها والمتعلق ببرنامج عمل اللجنة التنسيقية بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية لسنتى 2005 - 2006 .

وتضمن البند مقترحات منظمة العمل العربية بشأن اختيار عدد من المشاريع المدرجة فى خطة عملها لسنتى 2005 - 2006 بواقع أربعة مشاريع لكل سنة من سنتى خطة اللجنة على أن يجرى تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع اللجنة التنسيقية ممثلة بمن يرغب من المؤسسات التأمينية العربية التعاون فنيا أو ماليا أو الاثنى معا , مع منظمة العمل العربية بالنيابة عن اللجنة التنسيقية .

جلسة العمل السابعة

عقدت جلسة العمل السابعة فى تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر نفس اليوم , حيث ناقشت البند السادس المدرج على جدول أعمالها والمتعلق بانتخاب اللجنة التنسيقية بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية للدورة الانتخابية 2005 - 2006 حيث تضمنت البند الأصول الإجرائية لهذه الغاية .

الجلسة الختامية

عقدت الجلسة الختامية للندوة العربية الثانية عشرة للتأمينات الاجتماعية عند الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الخميس 2004/9/30 , حيث تناول ممثل معالى المدير العام للمنظمة الدكتور إبراهيم قويدر , الكلمة فشكر المشاركين على حضورهم ومشاركتهم الفعالة فى أعمال

هذه الندوة مؤكدا لهم استمرار المنظمة في نهجها نحو دورية انعقاد الاجتماع التأميني العربي حسبما أوصت الندوة بتسميته . مؤكدا شكره لوزارة العمل اللبنانية الشقيقة وللصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان لما بذلوه من جهود مشكورة لتأمين نجاح هذه الندوة .

كما تحدث بعد ذلك الدكتور محمد كركي المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان والذي رحب بدوره بالوفود المشاركة في أعمال هذه الندوة مؤكدا على دور لبنان في تعميق صلاته وعلاقاته مع الأشقاء العرب لما فيه خير ومصلحة هذه الأمة , كما أشار إلى استعداد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان لمد جسور التعاون مع كافة أجهزة التأمينات في الدول العربية لتبادل المعرفة والتجربة لمواجهة المعوقات التي تواجه حاليا مسيرة التأمينات العربية , كما أشاد بدور منظمة العمل العربية في جمع مؤسسات التأمينات في الدول العربية من خلال اللجنة التنسيقية التي دعا لتفعيل دورها . وختم كلمته بتقديم الشكر لكل من ساهم في انجاح أعمال هذه الندوة خاصا معالي السيد / المدير العام الدكتور إبراهيم قويدر بشكر خاص لايلاء معاليه لقضايا التأمينات الاجتماعية جل اهتمامه واهتمام منظمة العمل العربية .

توصيات الندوة العربية الثانية عشرة للتأمينات الاجتماعية

في ختام أعمالها، توصل المشاركون في الندوة العربية الثانية عشرة للتأمينات الاجتماعية، لوضع التوصيات التالية:

1- توصي الندوة بوضع الضوابط الكفيلة لضمان وتعزيز استقلالية أموال التأمينات الاجتماعية وان يكون استثمارها قائماً على أسس تجارية بحتة تخضع لقوانين السوق وان تكون في مجالات استثمارية آمنة وبعيدة عن المخاطر وذات جدوى استثمارية وان يتم استثمارها في مشاريع تعود لصالح هذه المؤسسات .

2- تدعو الندوة، مكتب العمل العربي للمبادرة لوضع مشروع دليل استرشادي لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، يتضمن المبادئ والسياسات والضوابط، كي تأخذ به المؤسسات التأمينية في الدول العربية عند الحاجة ووفق حاجات وظروف كل منها، لوضع مشروع الدليل.

3- تدعو الندوة، مكتب العمل العربي إلى إعادة تعميم مشروع القانون العربي الاسترشادي للضمان الاجتماعي، على أجهزة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية لدراسته وابداء ملاحظاتها بشأنه، كي يقوم مكتب العمل العربي من جانبه بإعادة صياغة المشروع وفقاً لما يرويه، ومن ثم إحاطة مجلس وزراء العدل العرب بموقف مؤسسات التأمينات الاجتماعية من هذا المشروع عند صياغته النهائية على أن تكون مرجعيته لدى جهات الاختصاص في التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

4- تدعو الندوة مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية إلى إجراء الدراسات الاكتوارية بشكل دوري حول أوضاعها المالية المستقبلية، ضماناً لديمومتها واستمراريتها في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم .

5- دعوة منظمة العمل العربية، لتعميم دليل مصطلحات العمل العربية، الذي كانت قد أصدرته، على مؤسسات التأمينات والضمان الاجتماعي في الدول العربية من أجل المساعدة على التوصل لتوحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مجال التأمينات الاجتماعية.

6- توصي الندوة باستبدال العنوان المستخدم حالياً لفعالياتها من الندوة العربية للتأمينات الاجتماعية، إلى الاجتماع العربي للتأمينات الاجتماعية، اعتباراً من اللقاء القادم ليكون، الاجتماع العربي الثالث عشر للتأمينات الاجتماعية.

7- توصي الندوة مكتب العمل العربي، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه الدعوة للاجتماع العربي للتأمينات الاجتماعية، قبيل اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للضمان الاجتماعي من أجل تأمين الفرصة أمام الأطراف العربية لتنسيق وتوحيد مواقفها وجهودها تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال الهيئة.

8- دعوة مكتب العمل العربي، لإرسال بنود جدول أعمال الاجتماع العربي للتأمينات الاجتماعية وأوراق العمل المقدمة له، قبل وقت كافٍ من موعد انعقاده إلى مؤسسات التأمينات والضمان الاجتماعي العربية، ليتسنى لها دراستها وابداء ملاحظاتها بشأنها قبل انعقاد الاجتماع.

9- التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية وتبادل التجارب والخبرات بينها في مختلف المجالات وخاصة في مجال الدراسات والتدريب.

10- دعوة أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية الى الانتباه لسياسة التقاعد المبكر والآثار الناجمة عنه في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل دولة، والطلب الى اللجنة التنسيقية دراسة امكانية عقد ملتقى حول هذا الموضوع.

11- تشيد الندوة بالجهود التي بذلتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الاردنية الهاشمية بالتنسيق مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي والتي اسفرت عن انشاء مكتب اقليمي للجمعية في عمان يمثل الدول العربية في قارة آسيا.

12- تؤكد الندوة على اهمية التعاون والتنسيق ما بين اللجنة التنسيقية التي مقرها بيروت والمكتب الاقليمي للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في عمان في مختلف المجالات من اجل توحيد الجهود وتكاملها ما بين مختلف اجهزة التأمينات الاجتماعية.

13- بعد الاطلاع على البرنامج المقترح لعمل اللجنة التنسيقية بين اجهزة التأمينات الاجتماعية في الدول العربية (البند الخامس) وبعد المداولة يطلب من منظمة العمل العربية تزويد الجهات التأمينية العربية بقائمة الأنشطة والبرامج الواردة في خطة عملها في مجال التأمينات الاجتماعية لتحديد البرامج ذات الأولوية لهذه الجهات وبحدود أربعة أنشطة لكل عام من عامي الخطة، ليقوم مكتب العمل العربي بوضع برنامج العمل المطلوب وضمن الأولويات المقترحة الواردة من أجهزة التأمينات العربية. علماً بأن المنظمة ستتحمل التكاليف المالية اللازمة وضمن القيمة المرصودة لهذه الأنشطة في موازنة المنظمة. وفي حال رغبت أجهزة التأمينات الاجتماعية بإدراج مواضيع الأنشطة ليست مدرجة ضمن خطة عمل المنظمة تحال هذه المواضيع إلى مدير عام المنظمة لدراسة إمكانية استبدالها مع الأنشطة الواردة بالخطة اذا امكن ذلك وفي حال تعذر ذلك يراعى ان تكون ضمن الأنشطة والبرامج المستقبلية للمنظمة.

14- نظراً لعدم قيام اللجنة التنسيقية خلال السنتين الماضيتين بالمهام الموكلة اليها لأسباب حالت دون عقد الاجتماع الدوري لها خلال العام 2003 ولافساح المجال أمامها لأخذ

دورها لا سيما وان اجراءات استكمال المقر بمراحله النهائية فان الندوة توصي
باستمرار أعضاء اللجنة الحالية بمهامهم للسنتين القادمتين (2005 و 2006) .

الرئيس

د. محمد كركي

المقرر

خالد القصير